المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/22/30

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
27 November 2023

Arabic
Original: English

الدورة الثانية والعشرون

نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2023

تقرير المكتب عن استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية

أولاً- المقدمة

1 - اعتمدت جمعية الدول الأطراف (الجمعية)، في دورتها في دورتها التاسعة عشرة، الولاية التشغيلية المنقحة لآلية الرقابة المستقلة (آلية الرقابة).[1] وطلبت من المكتب أن يواصل استعراض أعمال آلية الرقابة وولايتها التشغيلية، في دورته العشرين،[2] أن يبقي قيد نظره استعراض العمل والولاية التشغيلية لآلية الرقابة، بهدف النظر في توصيات استعراض الخبراء المستقلين.[3] وطلبت الجمعية، في دورتها الحادية والعشرين، إلى المكتب أن يواصل عمله وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الثانية والعشرين.[4]

2- في 31 كانون الثاني/يناير 2023 قرر مكتب الجمعية تعيين السيدة بيتي ياتشيفا (مقدونيا الشمالية) ميسرة لاستعراض العمل والولاية التشغيلية لآلية الرقابة.

3- أجرى الميسر مشاورات وجلسات إحاطة من أجل تبادل المعلومات بين الدول الأطراف وأجهزة المحكمة وآلية الرقابة والأطراف المعنية الأخرى.

(1) الوثيقة ICC-ASP/19/Res.6، المرفق الثاني.

(2) الوثيقة ICC-ASP/17/Res.5، المرفق الأول، الفقرة 15(أ).

(3) الوثيقة ICC-ASP/19/16

(4) الوثيقة ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الأول، الفقرة 15(أ).

ثانياً– استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية

4- في عام 2023، عقد فريق لاهاي العامل ("الفريق العامل") 5 اجتماعات، في 28 آذار/مارس، و18 نيسان/أبريل، و22 أيار/مايو، و14 أيلول/سبتمبر، و17 تشرين الأول/أكتوبر. وكان التيسير مفتوحا للدول الأطراف والدول المراقبة والمحكمة والمجتمع المدني.

5- وأتاحت الاجتماعات، من بين أمور أخرى، فرصة للدول الأطراف لمناقشة توصيات استعراض الخبراء المستقلين المخصصة لاستعراض أعمال آلية الرقابة وولايتها التشغيلية من خلال خطة العمل الشاملة للآلية[5].

الاجتماع الأوّل:

6- في اجتماع فريق التيسير الأول الذي عقد في 28 آذار/مارس 2023، عرض الميسر برنامج العمل وواصل المناقشة من العام السابق بشأن تقييم التوصيات R116 وR117 وR120. قدم قلم المحكمة ورقة خيارات تلخص مختلف الخيارات المحتملة المتاحة للمحكمة والآثار المحتملة، ولا سيما إيجابيات وسلبيات نقل تسوية المنازعات التي تقوم بها المحكمة من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إلى محكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة المحكمة والاختلافات بين السلطتين القضائيتين. وأوضح قلم المحكمة أن الفرق الرئيسي بين نظام المحكمة الإدارية الدولية ونظام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة هو أن النظام الأخير إلا على الموظفين وليس على المسؤولين المنتخبين.

7- واقترحت الورقة خيارين محتملين. الخيار "ألف" يستلزم إبقاء النظام كما هو، والخيار "باء" ينطوي على تغيير النظام. فيما يتعلق بالخيار "ألف"، سيواصل مجلس الاستئناف والمجلس الاستشاري التأديبي تقديم التوصيات وستواصل المحكمة الاعتراف باختصاص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وأضاف قلم المحكمة أنه تمشيا مع روح توصيات فريق استعراض الخبراء المستقلين، فضلا عن المقترحات المقدمة من مجلس اتحاد الموظفين، يمكن للمحكمة أن تنظر في تحسين أداء مجلس الإدارة ومجلس المستشارين الاستشاريين بإدراج بعض أو كل التغييرات المقترحة. وفيما يتعلق بالخيار "باء"، فمن ناحية، يقوم قاضي ابتدائي أو هيئة مختلطة مكونة من قاض خارجي مستقل وممثلي الموظفين باتخاذ القرارات بشأن المسائل الإدارية والتأديبية للموظفين، والتي يمكن بعد ذلك استئنافها أمام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، ستحل هيئة ابتدائية مستقلة ومحايدة مكونة من ثلاثة قضاة محل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في المسائل الإدارية والتأديبية للمسؤولين المنتخبين. ومع ذلك، فإن مثل هذا التغيير قد يثير قضايا عدم التوافق مع نظام روما الأساسي (المادتان 46 و47). وفيما يتعلق بالكفاءة والتكاليف، أشار قلم المحكمة إلى أنه على الرغم من تشابه الوقت والتكلفة لإصدار الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة، فإنه سيلزم تأمين الموارد لتمويل الطريقة

(5) https://asp.icc-cpi.int/Review-Court/Action-Plan

الجديدة للقاضي الابتدائي، لمعالجة جميع القضايا الإدارية والتأديبية للموظفين والقضاة، وتأتي إضافة إلى تكاليف المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

8- أشارت آلية الرقابة إلى أن النظام الحالي في المحكمة يشبه النظام الذي ألغته الأمم المتحدة في عام 2009، والذي تبين أنه معيب. وكان السؤال حول إيجاد البديل الصحيح. بالنسبة للأمم المتحدة، كانت المحكمة الإدارية للأمم المتحدة تعني تكاليف إضافية بزيادة طبقة إضافية، إما قاضي ابتدائي أو محكمة الأمم المتحدة للمنازعات. وأشارت آلية الرقابة أيضًا إلى ضرورة النظر في الآثار المحتملة المترتبة على احتمال قيام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية أو هيئة قضاة مستقلة بنقض قرار جمعية الدول الأطراف بعزل مسؤول منتخب.

9- حذر قلم المحكمة الوفود من أن ترك المسؤولين المنتخبين دون أي تعويض قضائي لن يترك المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دولية، في وضع يبدو أنه ينتهك قواعد القانون الدولي العرفي فحسب، بل سيمثل أيضًا خطرًا التقاضي أمام المحكمة بسبب التغيير المحتمل في شروط خدمة المسؤولين المنتخبين.

10 - ردا على سؤال يتعلق بالآثار المترتبة على الخيار "ألف"، أشار قلم المحكمة إلى أن الآثار القانونية لن تتطلب سوى إجراء تغييرات في النظام الأساسي لموظفي المحكمة والنظام الأساسي للمحكمة، ويمكن أن يكون للتحسينات المقترحة بعض الآثار المالية، وكلاهما سيتطلب الموافقة للجمعية.

الاجتماع الثاني:

11- في اجتماع فريق التيسير الثاني الذي عقد في 18 نيسان/أبريل 2023، واصلت الوفود المناقشة حول الخيارين المحتملين "ألف" و"باء". ورغم اعتراف بعض الدول بالآثار المالية المحتملة، فقد أبدت دعمًا أوليًا للخيار "باء"، مستشهدة ببعض الفوائد التي يحققها تحرير الموظفين من ستجلب متطلبات مجلس الطعون والمجلس الاستشاري التأديبي وإضافة عنصر الاحتراف. ولوحظ أن المحاكم الدولية الأخرى، مثل دوائر كوسوفو المتخصصة، استخدمت هذا النموذج وعملت بشكل جيد. ولوحظ أن المسألة المتعلقة بالانتصاف القانوني للمسؤولين المنتخبين يمكن معالجتها عن طريق إنشاء هيكل هيئة مثل ذلك المستخدم في المحكمة الدائمة للتحكيم. وأيدت دول أخرى الخيار "ألف" بشكل مبدئي بسبب المخاوف من الآثار المحتملة لفعالية التكاليف التي قد يستتبعها إنشاء نظام جديد مع الخيار "باء". تم دعم الفكرة أيضًا بدعم من مجلس اتحاد الموظفين.

12- اقترحت بعض الدول تحسين النظام الحالي اليوم وعندها فقط النظر في كيفية تغيير النظام إذا لم ينجح ذلك، واقترحت دول أخرى الجمع بين الخيارين "ألف" و"باء" إذا كان ذلك ممكنًا. وقد يستلزم ذلك تقييم التوصيتين R116 وR117 بشكل إيجابي وR120 سلبيا، ولكن تقييم إيجابيات وسلبيات مثل هذا النهج سيكون ضروريا. واتفقت الدول الأطراف على أنه في حالة اختيار الخيار "باء"، ينبغي

استشارة مسؤولي المحكمة وتقييم مسألة التوافق مع نظام روما الأساسي. وأخيرا، طُلب من المحكمة تقديم موقف مشترك قبل الاجتماع التالي لتسهيل اتخاذ القرار بشأن هذه المسألة من قبل الدول الأطراف.

13- فيما يتعلق بمجموعة التوصيات R122-R126 وR128 وR131، أشار قلم المحكمة إلى أن المحكمة نفذت بعض هذه التوصيات، مثل تعيين أمين المظالم، فضلا عن نقطة محورية للمساواة بين الجنسين ولكنها لم تفعل ذلك. ولم يكن من الواضح كيف تبدو هذه المجموعة من الوظائف كجزء من نفس المكتب. وأضاف قلم المحكمة أن المحكمة ليس لديها موقف بشأن هذه المسألة، وأن مثل هذه التغييرات ستكون لها آثار على الميزانية يتعين على الدول النظر فيها. ومع ذلك، لاحظ قلم المحكمة أن المحكمة تفتقر إلى وظيفة أخلاقية، وأن القصد هو إنشاء مثل هذه الوظيفة لإكمال إطار المحكمة.

14- أشارت آلية الرقابة إلى أنه ينبغي للدول الأطراف أن تقرر ما إذا كانت تريد هذه الوظائف ومكان إيوائها. وحذرت آلية الرقابة من أنه رغم وجود استئناف وأنه من الممكن أن تكون هذه الوظائف تحت هيكل واحد، إلا أنه ينبغي النظر في مثل هذا الإجراء بعناية بسبب تنوع الوظائف وقضايا السرية واعتبارات الفعالية.

15- رحبت الدول بإنشاء وظيفة الأخلاقيات. وأشير إلى أنه نظرا لقضايا ثقافة مكان العمل في المحكمة، ينبغي النظر بجدية في هذه التوصيات. ولوحظ أيضًا أنه رغم إجراء بعض التغييرات داخل نظام العدالة الداخلي للمحكمة منذ صدور توصيات توصيات فريق استعراض الخبراء المستقلين، إلا أنه سيكون من المفيد النظر في كيفية عملها قبل إنشاء أي شيء جديد. وأشار الميسر إلى أن مناقشة التقييم سوف تستأنف في اجتماع لاحق.

الاجتماع الثالث:

16- في اجتماع التيسير الثالث الذي عقد في 22 أيار/مايو 2023، أشار الميسر إلى أنه قد تم تقييم التوصية R108 بشكل إيجابي بالتعديلات التي أجراها التيسير في عام 2022 مع التحذير من أنه يمكن تنفيذها بمجرد أن ينظر القضاة في الأمر وأن تقدم آلية الرقابة ورقة غير رسمية بشأن التوصيتين R108 وR109 تحدد بمزيد من التفصيل طرائق التنفيذ الممكنة مع خيارات مختلفة لتنظر فيها الدول الأطراف. وخلص فريق التيسير في عام 2022 إلى أنه يمكن اعتبار التوصية R108 بمثابة تجربة لتحديد ما إذا كانت التوصية R109، التي تتطلب تعديل نظام روما الأساسي، ضرورية أم أن التوصية R108 ستكون كافية.

17- أوضحت آلية الرقابة أن الوثيقة غير الرسمية تقدم فقط خيارات للدول الأطراف لتقرر تعديل أو عدم تعديل نظام روما الأساسي. الخيار "ألف" سيكون عبارة عن لجنة مخصصة، عقب تقرير آلية الرقابة المستقلة، يكون لها دور استشاري لصانع القرار، سواء في حالات العزل من منصبه أو في الإجراءات التأديبية الأخرى. ومن شأن هذا الخيار أن يحافظ على الدور الذي يؤديه القضاة حاليًا في اتخاذ القرار أو تقديم التوصيات إلى الجمعية. ولن يتطلب هذا الخيار تعديل نظام روما

الأساسي أو قواعد الإجراءات الاحترازية. سيوفر الخيار ب دورًا أكثر اتساعًا للفرق المخصصة التي ستتلقى تقرير آلية الرقابة ومستنداتها وتجري نفس العملية كما في الخيار "ألف"، ولكنها ستقوم بدلاً من ذلك باتخاذ القرارات أو التوصيات إلى الجمعية. سيتطلب هذا الخيار تعديلاً لكل من المادة 46 من نظام روما الأساسي والقواعد والإجراءات ذات الصلة. في الخيار "جيم"، ستكون اللجان المخصصة أو المجلس القضائي مسؤولة عن التحقيق وتأديب المسؤولين المنتخبين. وسوف يستلزم تعديل نفس أحكام نظام روما الأساسي وقواعد الإجراءات الاحترازية، مع إضافة إلى القاعدة 26. وقد تم تقديم الخيار "دال" رغم أنه لم يُدرَج في الورقة غير الرسمية. ويستلزم هذا الخيار استبدال آلية الرقابة بأفرقة مخصصة.

18 – وأشارت جهات الاتصال أجهزة المحكمة الثلاثة إلى أن مسؤوليهم المنتخبين لم تتح لهم الفرصة لتقييم الورقة غير الرسمية والتفكير فيها، وسيظلون بحاجة إلى وقت للتشاور. وفي هذا الصدد، أبرزوا أن هذه التوصيات تتعلق بمساءلة المسؤولين المنتخبين مع احترام استقلالهم القضائي، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

19 – وتساءل ممثل عن المجلس الاستشاري التأديبي عما إذا كان من غير المنطقي الاستمرار في النظام الحالي وإخضاع المسؤولين المنتخبين أنفسهم لعملية مماثلة مثل بقية موظفي المحكمة. وقد رددت بعض الوفود هذا الأمر، مشيرة إلى أن هذه العملية لا ينبغي أن تصبح عملية ثقيلة. وأشير إلى أنه لم يكن هناك في البداية تأييد قوي للخيارات "باء" و"جيم" و"دال" لأنها تتطلب تغييرات جوهرية ويبدو أن ليس لها ما يبررها. وفيما يتعلق بالخيار "ألف"، يمكن استخدام الأفرقة المخصصة على أساس الحاجة.

20 – وفيما يتعلق بتقييم التوصيات R116 وR117 وR120، أشار الميسر إلى الخيارين المحتملين اللذين اقترحتهما المحكمة، وأشار إلى أنه ستكون هناك تكلفة للانتقال إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة تتعلق بضرورة إنشاء فريق من القضاة للنظر في الأمر. في القضايا التي تمس المسؤولين المنتخبين وكذلك تكلفة تعيين قضاة منفردين في قضايا الموظفين الإدارية والتأديبية. سيكون حساب هذه التكاليف معقدًا. وفيما يتعلق بالوفورات المحتملة من إلغاء مجلسي الاستئناف ومجلس النواب، أشار قلم المحكمة إلى أنها ستكون غير مباشرة بمعنى أن الموظفين في هذين المجلسين لن يحتاجوا بعد الآن إلى تخصيص جزء من وقتهم للعمل في القضايا الإدارية والتأديبية. وردا على سؤال يتعلق بالجمع بين الخيارين، أشار قلم المحكمة إلى أنه قد تم الاتصال بالمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وأفاد أنه لن يكون من الممكن الاحتفاظ بالمسؤولين المنتخبين في المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية أثناء نقل موظفي المحكمة إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

21 – وأضاف قلم المحكمة أنه لا يزال من الضروري التشاور مع المسؤولين المنتخبين بشأن كلا الخيارين. وقد أشير إلى أن آراء المسؤولين المنتخبين ستكون مفيدة لعملية صنع القرار في الدول الأطراف نظرا لأهمية المضي قدما في التوصية R109 في حالة انتقال المحكمة إلى نظام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة. وأشار

الميسر إلى أنه سيكون من الأفضل أن يكون هناك موقف مشترك من جميع المسؤولين المنتخبين وأن المناقشة ستستمر في اجتماع لاحق.

الاجتماع الرابع:

22- في اجتماع فريق التيسير الرابع الذي عقد في 15 أيلول/سبتمبر 2023، قدمت آلية الرقابة تحديثًا حول تطورات الإطار التنظيمي للمحاكم والاتساق مع ولاية آلية الرقابة المنقحة. لاحظت آلية الرقابة أنه عندما تم إنشاؤها وتشغيلها، كانت لدى المحكمة بالفعل إجراءات قائمة تتعارض مع ولاية آلية الرقابة المنقحة، مما أدى إلى خلق قضايا قضائية متزامنة تحتاج إلى تبسيط. وأدت المناقشات التالية أولاً إلى الولاية التشغيلية الجديدة لآلية الرقابة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة، ثم إلى أمرين إداريين اعتمدتهما المحكمة في عام 2022. تناول أحدهما التحقيقات في السلوك غير المرضي، بينما تناول الثاني الإجراءات التأديبية بعد التحقيق. وكان هناك موضوع ثالث يتناول عملية مكافحة التحرش القديمة، لكن ذلك كان جزءًا من عملية مراجعة أكبر بكثير. وكانت هناك وثائق وتعليمات إدارية أخرى تتعلق بعمل آلية الرقابة والتي لا تزال بحاجة إلى تبسيطها لكي تتماشى مع ولاية آلية الرقابة المستقلة، وأهمها وثيقة المبلغين المتميزين ووثيقة الحماية من الانتقام، وهي أيضًا قديمة وغير كافية مقارنة بالمعايير والممارسات الحالية. وأشارت آلية الرقابة إلى أن العمل على هذه الوثيقة يمكن أن يكتمل بحلول نهاية العام وسلطت الضوء على وثيقتين إضافيتين تتطلبان التحديث والتبسيط، تتعلق إحداهما بمكافحة الاحتيال وأخرى بتضارب المصالح وهو ما قدي يتطلب المزيد من الوقت.

23- فيما يتعلق بالانتهاء من تقييم التوصيات R116 وR117 وR120، أشار قلم المحكمة إلى أن الأجهزة الثلاثة كانت تؤيد الخيار "ألف"، والبقاء في المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وإصلاح المجلس الاستشاري التأديبي ومجلس الطعون من أجل استيعاب بعض المخاوف المعرب عنها في تقرير فريق استعراض الخبراء المستقلين. وفي ضوء هذا الموقف المشترك للمحكمة، وافقت الدول على تقييم هذه المجموعة من التوصيات بشكل سلبي، واختيار الخيار "ألف"، مع الإشارة إلى أن التزام المحكمة من شأنه أن يحسن أداء المجلس الاستشاري التأديبي ومجلس الطعون، بالتشاور والتعاون مع مجلس اتحاد الموظفين.

24- فيما يتعلق بالمناقشة حول التوصيتين R108 وR109، قدمت رئاسة المحكمة ورقة غير رسمية تتضمن موقف جميع المسؤولين المنتخبين. أوضحت رئاسة المحكمة أن السبب الرئيسي وراء هذه التوصية هو أنه، كما هو الحال في الأنظمة الوطنية، يتطلب استقلال القضاء والادعاء أن يتم التعامل مع مسائل سوء السلوك من قبل أقران المسؤولين المنتخبين في المحكمة.

25- أشارت رئاسة المحكمة إلى أن فهمها هو أن الخيارات غير الرسمية لآلية الرقابة من "ألف" إلى "باء" لم تعالج الاهتمام الأساسي الكامن وراء التوصية R108، وأن الخيارين "جيم" و"دال" قاما بذلك ولكنهما سيتطلبان إما تعديلات قانونية أو استبدال آلية الرقابة جملة. لهذا السبب،

قُرِّر تطوير الخيار "هاء"، الذي بموجبه تقوم آلية الرقابة بإجراء تقصـــي الحقائق والتحقيق تحت إشراف لجنة مخصصة من القضاة والمدعين العامين الدوليين الذين ليسوا من المحكمة، وستقوم أيضًـــا بتقييم ما إذا كانت اســـتنتاجات آلية الرقابة تســـتدعي اتخاذ مزيد من الإجراءات أم لا. واختتمت رئاسة المحكمة مشيرة إلى أنه يجب أن يكون هناك توازن دقيق بين المساءلة من جهة، واستقلال القضاء والادعاء العام من جهة أخرى.

26- أشارت آلية الرقابة إلى أن التصور، أيضًا من تقييم آلية الرقابة في السلطة القضائية، هو أن القضـــاة ســـيغطون على أقرانهم، وأنه على الرغم من أن هذا ربما لم يكن هو المقصـــود من الخيار المقترح، إلا أن هناك يقينًا أن ذلك سيزيد من هذا التصور. وأشارت آلية الرقابة إلى أنه يجب منع استخدام استقلال القضاء والادعاء كدرع من السلوك غير المشروع. وأضافت آلية الرقابة أن هناك أيضًـــا خطر تسييس موقف آلية الرقابة إذا لم يأخذ رئيس آلية الرقابة الوظيفة أو استقلال القضاء والادعاء العام على محمل الجد.

27- أعربت إحدى الدول الأطراف عن رأي يؤيّد الخيار "هاء" كما قدمه المسؤولون المنتخبون لأنه سيدعم الوضع المحدد للمسؤولين المنتخبين، ومعرفة آلية الرقابة فيما يتعلق بالتحقيقات، ولن يترتب عليه تكاليف إضافية ولن يتطلب تعديلاً لنظام روما الأساسي. وأثارت العديد من الآراء الأخرى بعض المخاوف بشـــأن مثل هذا الخيار، حيث ســـلطت الضـــوء على أن الفكرة وراء التوصـــية هي تزويد آلية الرقابة بأداة إضـــافية لتطوير تحقيقاتها وليس أن تصـــبح آلية الرقابة أداة لفريق جديد. ولوحظ أن الهدف الرئيسي هو تبسيط العملية، وأن قيام كل فريق مخصص بمعالجة التحقيقات أو توجيهها من شـــأنه أن يخلق نماذج مختلفة وغير فعالة للعملية من ناحية. ولوحظ أيضًا أنه على الرغم من أن الحفاظ على استقلال القضاء والادعاء العام أمر بالغ الأهمية، إلا أنه من الضروري أيضًا الحفاظ على استقلال آلية الرقابة المستقلة.

28- أشار قلم المحكمة إلى أن القصد من وراء اقتراح المسؤولين المنتخبين لم يكن أن يكون فوق القانون، وأشـار إلى أن اقتراح المسـؤولين المنتخبين ينص على اسـتمرار آلية الرقابة في التحقيق مع جميع المسؤولين المنتخبين، لكن كون بعض التحقيقات قد تمس مسائل استقلال القضاء والادعاء العام، ســيكون لدى الهيئة بعض الســلطة التقديرية في هذا الصــدد، كما هو الحال في الأنظمة الوطنية. وأضاف قلم المحكمة أن أي نظام يتم الاتفاق عليه يمكن إساءة استخدامه، سواء على مســـتوى آلية الرقابة أو على مســـتوى اللجنة، لكن كان لا بد من الافتراض أن الأفراد المعينين ســـوف يقومون بالمهمة كما هو متوقع. على أية حال، يمكن لآلية الرقابة ، على ســـبيل المثال، الإبلاغ عن سوء استخدام محتمل للسلطة من قبل اللجنة في تقريرها السنوي إلى الجمعية.

الاجتماع الخامس:

29- في اجتماع التيسـير الخامس الذي عقد في 17 تشـرين الأول/أكتوبر 2023، كان لدى الوفود مجموعة من المناقشـــات حول التوصـــيتين R108 وR109 والتي عممتهما الأمانة بناء على

طلب الميسر. وأشار الميسر إلى أن الدول الأطراف قد وافقت على أن آلية مستقلة مثل آلية الرقابة يمكن أن تحقق وأن تكون فعالة من حيث التكلفة فيما يتعلق بالتحقيق في سوء سلوك المسؤولين المنتخبين لاستيعاب روح التوصية R108. ومع ذلك، شددت الدول في عام 2022 على أنه ضرورة تقييم أولي للخيارات والآثار المحتملة لمزيد من التوضيحات. لِذا، طلبت جهة التيسير من آلية الرقابة إصدار ورقة غير رسمية بشأن التوصية R108تحدد بمزيد من التفصيل طرائق التنفيذ الممكنة مع خيارات مختلفة لتنظر فيها الدول الأطراف.

30- أشار الميسر إلى أن آلية الرقابة قدمت بعد ذلك الورقة غير الرسمية وفقًا لذلك في 22 أيار/مايو 2023، ثم قدمت المحكمة بعد ذلك ورقة غير رسمية في 14 أيلول/سبتمبر 2023، تعكس موقف المسؤولين المنتخبين. وشدد الميسر على أنه رغم كون اقتراح المحكمة متسقًا بالفعل مع صياغة توصية فريق استعراض الخبراء المستقلين، إلا أنه لا يبدو متسقًا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فريق التيسير في العام السابق بشأن التعديلات. وأشار الميسر إلى أنه في حين يمكن للجمعية بالفعل أن تغير رأيها فيما يتعلق بتنفيذ التوصية R108، فإنه ينبغي أن يكون واضحا بعد ذلك أن القيام بذلك سيكون غير متسق مع ما تم الاتفاق عليه بالفعل في عام 2022. وأوضح الميسر كذلك أنه مع التوصية R109 فإن الجمعية ستعمل على التخلي عن صلاحيات عزل المسؤولين المنتخبين وتطبيق الإجراءات التأديبية عليهم وتفويضهم إلى مجلس قضائي مستقل ومحايد. وشدد الميسر أيضًا على أن هاتين التوصيتين مرتبطتين ارتباطا وثيقاً بالتوصيات R125 وR126 وR127.

31- وبعد بعض المناقشات، وافقت الوفود على تقييم التوصية R109 على أنها سلبية مع تعليق يشير إلى أن التنفيذ المحتمل للتوصية R108 يمكن اعتباره خطوة أولى نحو التنفيذ المحتمل للتوصية R109 على المدى الطويل، واعتماداً على كيفية عمل هذا النظام، يمكن للجمعية العودة إلى التوصية R109 والنظر في تنفيذها في مرحلة لاحقة. بالإضافة إلى ذلك، وكما أشار الخبراء المستقلون، ونظراً لأن مثل هذا التغيير سيتطلب إدخال تعديلات على النظام الأساسي، ينبغي التركيز على تعزيز الوقاية على المدى القصير.

32- فيما يتعلق بمجموعة التوصيات R122-R126 وR128 وR131، والتي تتعلق بإنشاء مكتب الأخلاقيات وسلوك العمل (مكتب الأخلاقيات). كان موقف المحكمة بشأن التوصيات وR122 وR123 وR124 هو أن مجموعة التوصيات هذه بعيدة المنال ومعقدة، وتدخل في نطاق ولايات الهيئات القائمة التابعة لآلية الرقابة المستقلة، وأفراد أمناء المظالم، وجهات الاتصال، ومن شأنها أن تثير مخاوف، لا سيما فيما يتعلق بقضايا السرية. وأشار الميسر إلى أن فريق التيسير وافق على تقييم التوصية R122 بشكل سلبي؛ والتوصية R123 بشكل إيجابي، مع تعليق في المصفوفة

للمحكمة للإشارة إلى ما نفذته بالفعل، أي المجالات التي تنوي إنشاء مراكز تنسيق لها وتلك التي لن تفعل ذلك فيها؛ والتوصية R124 سلبيا.

33- لاحظ قلم المحكمة فيما يخصّ التوصية R125، بقدر ما تتعلق هذه التوصية بعمل آلية الرقابة كأمانة دائمة لمكتب الأخلاقيات وسلوك الأعمال، فإن المحكمة ستنظر أيضًا إلى تقييم هذه التوصية بشكل سلبي. وفيما يتعلق بالتوصية رقم 126، أشار قلم المحكمة إلى أن هذه التوصية كانت بمثابة تكرار للتوصية رقم 109، وفي هذا الصدد كان يتوقع أن يكون تقييم الدول الأطراف متسقًا مع تقييم تلك التوصية الأخرى. وفيما يتعلق بالتوصية رقم 127، أشار قلم المحكمة إلى أنها كانت بالفعل توصية بعيدة المدى تهدف إلى جعل المحاكم الأخرى تقبل مجلسًا قضائيًا خارجيًا ليتم الاعتراف به ضمن الأطر القانونية الخاصة بكل منها. وأضاف قلم المحكمة أن تقييم التوصية R127 سيكون متسقًا أيضًا مع تقييم التوصية R109. وبناء على المناقشات المتعلقة بتيسير التوصية R125، تم الاتفاق على تقييم هذه التوصية بشكل سلبي، دون المساس بالتوصية R108 التي كانت مماثلة للجزء الأول من هذه التوصية. ونظرًا لأن التوصيةR126 هي التوصية R109 نفسها حرفياً، فقد وافق فريق التيسير على تقييم التوصية R126 أيضًا بشكل سلبي حتى يكون متسقًا مع تقييم التوصية R109. وأشار الميسر إلى أنه سيتم إضافة تعليق مماثل للتعليق الخاص بالتوصية R109 إلى المصفوفة. وأخيرًا، وافق فريق التيسير على تقييم R127 بشكل سلبي. وأشارت رئاسة المحكمة، دون المساس بقرار التقييم الذي اتخذته الجمعية بشأن التوصيتين R109 وR126، إلى أنها تود أن تسجل في المحضر أن موقف المحكمة بشأن هاتين التوصيتين كان إيجابيا. ووافق الميسر أيضًا على إدراج هذه النقطة في المصفوفة.

34- فيما يتعلق بتقييم التوصية R128، أشار قلم المحكمة إلى أن المحكمة تعتقد أنه من الضروري والمهم للغاية زيادة ثقة الموظفين في آلية الرقابة والنظام التأديبي الداخلي للمحكمة وأن المحكمة كانت تعمل بالفعل على ذلك. وكان من رأي قلم المحكمة، في ضوء التقييم السلبي السابق بشأن التوصيات ذات الصلة بمكتب الأخلاقيات وسلوك الأعمال، أنه يمكن تنفيذ هذه الجهود من قبل آلية الرقابة والمحكمة، بدلاً من آلية الرقابة ومكتب الأخلاقيات وسلوك الأعمال على النحو الموصى به في التوصية R128. ووافقت آلية الرقابة على النقاط التي أثارتها المحكمة.

35- بعد المناقشة، أشار الميسر إلى أنه يبدو أن هناك اتفاقًا على تقييم التوصية R128 بشكل إيجابي مع التعديلات، ويتمثّل التعديل في أن تكون آلية الرقابة والمحكمة، بدلاً من مكتب الأخلاقيات وسلوك الأعمال (في ضوء التقييمات السلبية السابقة المتعلقة بإنشاء هذا المجلس) مسؤولةً عن العمل على زيادة ثقة الموظفين في آلية الرقابة والنظام التأديبي الداخلي للمحكمة. ومع ذلك، تم الإعراب عن رأي مفاده أنه سيكون من الأنسب تقييم التوصية بشكل سلبي، من أجل الحفاظ على الاتساق مع التقييمات السلبية للتوصيتين R124 وR125، ورفض إنشاء مكتب الأخلاقيات وسلوك الأعمال. وأُشير إلى أنه يمكن إضافة تعليق إلى المصفوفة، يؤكد مجددا

دعم الدول الأطراف للجهود المستمرة التي تبذلها آلية الرقابة والمحكمة فيما يتعلق بالأنظمة التأديبية الداخلية. وتم الاتفاق لاحقاً على أن يتم تقييم التوصية بشكل إيجابي بالتعديلات، مع التعديل كما هو موضح أعلاه وتسليط الضوء أيضًا على أهمية ممارسات بناء الثقة المستمرة للمحكمة وآلية الرقابة. وأعُرب عن رأي مفاده أن هذه الجهود كانت متوقعة، وبالتالي فإن التقييم لن ينشئ ولايات أو التزامات جديدة. وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى أنها اعترضت على الاتساق القانوني فيما يتعلق بمجموعة التوصيات هذه، ولا سيما مكتب الأخلاقيات وسلوك الأعمال غير الموجودة والتنفيذ اللاحق لوظائفها. وتم الاتفاق أيضًا على إدراج تعليق توضيحي بهذا المعنى في المصفوفة.

36- اتفقت الوفود على عدم تقييم التوصية R131 لأن الطريقة التي تمت بها صياغة هذه التوصية لم تتطلب تقييماً. ولهذا السبب، تم الاتفاق على الإشارة في تقرير التيسير وفي المصفوفة إلى أن تقييم التوصية R131 لا ينطبق.

ثالثاً- التوصيات

37- تم الانتهاء من تقييم جميع التوصيات المخصصة للتيسير في عام 2023. وينبغي أن تستمر المناقشات حول التنفيذ الجاري لتوصيات استعراض الخبراء المستقلين المخصصة للتيسير في عام 2024.

38- ينبغي أيضًا أن تستمر مناقشات التيسير حول الإطار التنظيمي للمحكمة والاتساق مع ولاية آلية الرقابة المنقحة في عام 2024.

المرفق

العبارة التي ينبغي إدراجها في القرار الجامع

آلية الرقابة المستقلة

1- *تشير* إلى قرارها الوارد في القرار ICC-ASP/~~19~~**21**/Res.~~6~~**2** ، ~~باعتماد الولاية التشغيلية المنقحة لآلية الرقابة المستقلة~~، وتطلب إلى المكتب أن يُبقي قيد نظره استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة (آلية الرقابة) وولايتها التشغيلية، **ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير التيسير**، بهدف النظر **أيضاً** في توصيات استعراض الخبراء المستقلين في هذا الصدد، ~~وهنا بقرارات الجمعية ذات الصلة بشأن تنفيذ تقرير استعراض الخبراء المستقلين~~[6]،وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الثانية والعشرين؛

2- *ترحب* بالمناقشات التي جرت خلال عام 202~~2~~3 حول مراجعة أعمال آلية الرقابة وولايتها التشغيلية، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية؛

3- *تحيط* علماً بالتقرير النهائي لمراجعة الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي[7]، ولا سيما توصياته المتعلقة بأعمال آلية الرقابة وولايتها التشغيلية، والتي تستحق مناقشات مستفيضة بين الدول الأطراف والنظر فيها وقد تستلزم مزيداً من التنقيحات للولاية؛

4- *تذكّر* بأن الولاية التنفيذية المنقحة لآلية الرقابة تنطبق مؤقتًا، دون المساس بأي قرار تتخذه الجمعية لتعديل أو استبدال الولاية بعد نظرها في التقرير وتوصيات استعراض الخبراء المستقلين، وحتى ذلك الحين؛

5- *ترحب* بالمبادرات التكميلية التي اتخذها المكتب والهيئات الرقابية التابعة للجمعية والمحكمة لمحاولة ضمان تبسيط أجهزة المحكمة المختلفة وتحديثها عند الاقتضاء، وإلى أقصى حد ممكن، مواثيق الأخلاقيات وقواعد السلوك المتسقة؛

6- *تكرّر* الأهمية الحاسمة لآلية الرقابة في القيام بعملها بطريقة مستقلة وشفافة وحيادية وخالية من أي تأثير لا داعي له؛

7- *ترحب* بالتقرير السنوي لرئيس آلية الرقابة المستقلة[8]؛

8- *يؤكد* من جديد أهمية قيام آلية الرقابة بإبلاغ الدول الأطراف بنتائج أنشطتها؛

9- *تشدّد* على أهميّة تقيُّد جميع موظفي المحكمة والمسؤولين المنتخبين بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، *وتقرّ* بالدور الأساسي الذي تؤدّيه آلية الرقابة والعمل الذي تقوم به، فالولاية التنفيذية المنقحة لآلية الرقابة المستقلة[9] تمكّنها من التحقيق في السلوك المزعوم للمسؤولين والموظفين المنتخبين السابقين أثناء تولّيهم مناصبهم، وعند انتهاء خدمتهم على النحو المنصوص عليه في الفقرة 10، *وتُحيط* علما بتقرير الحالة المقدم من مكتب المدعي العامّ، *وتدعو* المحكمة إلى تقديم أي تحديثات أو توصيات بشأن أي إجراء متابعة ضروري للمحكمة و/أو الجمعية في أقرب فرصة ممكنة قبل الدورة ~~الثانية~~الثالثة والعشرين للجمعية؛

10 - *يرحب* بما أُحرز من تقدم في المواءمة الرسمية للإطار التنظيمي للوائح المحكمة مع الولاية التشغيلية لآلية الرقابة المستقلة، لا سيما التعليمات الإدارية بشأن التحقيق في السلوك غير المرضي والتعليمات الإدارية بشأن السلوك غير المرضي والإجراءات التأديبية وكذلك التعليمات الإدارية الجديدة بشأن التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، *وتشجع* المحكمةَ، بدعم من آلية الرقابة المستقلة، حسب الاقتضاء، على مواصلة العمل لضمان تحديث جميع الوثائق ذات الصلة، بما يتماشى مع ولاية آلية الرقابة من أجل مواءمة القواعد المعمول بها.

ولايات جمعية الدول الأطراف لفترة ما بين الدورات

15- فيما يتعلق بآلية الرقابة المستقلة،

(أ) تطلب إلى المكتب أن يُبقيَ قيدَ نظره استعراض أعمال آلية الرقابة وولايتها التشغيلية ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير التيسير، بهدف النظر أيضاً في توصيات استعراض الخبراء المستقلين في هذا الصدد، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها **~~الثانية~~**الثالثة والعشرين.

---

(6) ICC-ASP/19/16.

(7) ICC-ASP/19/24.

(8) ICC-ASP/21/8.

(9) المرفق الثاني، ICC-ASP/19/Res.6